



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل – كلية الحقوق

إسقاط الالتزام

(دراسة مقارنة)

باسم اعناد سلطان الجبوري

رسالة ماجستير

القانون الخاص / القانون المدني

بإشراف الأستاذ الدكتور:
سلطان عبدالله محمود الجواري
أستاذ القانون الدولي الخاص

المستخلص

بحثنا في هذه الدراسة مسألة من المسائل المهمة والتي تتعلق بجانب انقضاء الالتزام ألا وهي مسألة إسقاط الالتزام ، اذا حاولنا ان تكون هذه الدراسة محيطة لجميع جوانب هذا التصرف اذ ان المشرع العراقي لم ينظمه حيث اقتصر على الإشارة إليه في المادة (٤٢١) من القانون المدني العراقي وقد أشارت اليه بعض القوانين محل المقارنة مثل: القانون المدني التونسي والقانون المدني الأردني اذا يعد من التصرفات القانونية التي يترتب عليها انقضاء الالتزام سواء أكان هذا التصرف بالإرادة المنفردة أو عن طريق الاتفاق بين المسقط للالتزام والمسقط عنه الالتزام ، وان هذا الإسقاط قد يكون إسقاط محضا وقد يكون إسقاط تمليك وقد يكون كلياً وقد يكون جزئياً ، وقد يكون بعوض وقد يكون بدون عوض وانه يقوم على عدة أركان وهي المسقط والمسقط عنه الالتزام ومحل الإسقاط وصيغة الإسقاط وانه لا يشترط فيه شكلية معينة حتى وان كان ما يتم إسقاطه من التزامات يشترط لها القانون شكلية معينة ، وان لا يشترط القبول من جانب المسقط عنه الالتزام في حالة الإسقاط المحض ، أما في إسقاط التملك فقد انقسمت القوانين إلى قسمين فالتى يكون إسقاط الالتزام تصرفاً انفرادياً لا تشترط القبول لكي يتم الإسقاط وإنما يمكن له ان يرده أما في القوانين التى تعد الإسقاط تصرفاً ثنائياً فانه لا يتم إلا بقبول من جانب المسقط عنه الالتزام ، وانه للمسقط ان يرجع عن تصرفه بإسقاط الالتزام إلا انه يشترط فيه ان لا يكون قد وصل إلى المسقط عنه الالتزام فاذا تم الإسقاط بتوافر أركانه وعدم تعرضه إلى الرد (الرفض) أو الرجوع فانه يترتب عليه اثره والمتمثل بإسقاط الالتزام فضلاً عن إسقاط توابعه وقد يترتب على إسقاط الالتزام اثرين وهما إسقاط من جانب وتحمل الطرف الآخر للإسقاط من جانب آخر ، وهذا يدل على إمكانية التنازل عن الميزة أو المركز القانوني الذي يمنحه المشرع للشخص عن طريق إسقاطه كما في حالة التنازل عن تحمل نفقات الوزن والنقل للملكية من عاتق البائع إلى المشتري إلا انه قد يتعرض إسقاط الالتزام للبطلان كما في حالة فقدان ركن من أركانه أو كان قد بني على الغش والتضليل أو كان مخالفاً للنظام العام والآداب العامة وعلى هذا قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث افصل رئيسه اشتمل الفصل الأول منها على التعريف بإسقاط الالتزام والثاني على أحكامه والثالث تطبيقات لإسقاط الالتزام فحاولنا ان تكون هذه الدراسة محيطة لجميع جوانب هذا التصرف.

Abstract

The current study investigates an important issue in civil law, that is the dropping of commitment. The study tries to cover all the phases of this law since the Iraqi legislator has not dealt with it comprehensively when article 421 of Iraqi civil law points to it in a brief way. civil laws in other Arab states issue great interest since it leads to dropping commitment whether in sole volition or through agreement between the dropper of the commitment and the one who benefits from this dropping. The dropping could also be a mere dropping or a possession dropping and it can also be full or partial with compensation or without compensation. It is based on several factors such as the dropper, the dropped of, the place of dropping and the method of dropping moreover, it is not necessary that it takes a particular form even if what is dropped requires a particular form and in case of mere dropping, it does not require the agreement of the person dropped of. Either for the possession dropping, legislation is divided into two parts if the dropping is individual, agreement is not necessary but in case of dual commitments, dropping does not occur without the agreement of the person dropped of.

Dropping commitment may lead to two factors: the first is the dropping by one side and other side's commitment to bear the dropping effects. This indicates the possibility of conceding the legal location provided by the private legislator by dropping it as the case in conceding the expense of moving ownership from the seller to the purchaser.

**University of Mosul
College of rights**



Dropping Commitment

(Analytic Comparative Study)

An MA Thesis submitted

By:

Basim Inad Sultan Al jbuori

To

The Council of the college of rights in

**University of Mosul As Partial Fulfillment of the
Requirements For the Degree of Master**

In Private Law / civil Law

Supervised by:

Prof.Dr. Sultan Abdullah Mahmood

A Professor of Private international law

2021 AD

1443 AH